الكويت (الطبقة الثانية من قائمة المراقبة)

الكويت بلد يقصده الرجال والناس المهاجرين بشكل قانوني من بنغلاديش والهند وباكستان وسري لانكا والنيبال وإندونيسيا والفلبين للعمل كخدم في المنازل أو كعمالة متدنية المهارة. إلا أن هؤلاء الأفراد يتعرضون لشروط خدمة غير طوعية يفرضها عليهم أرباب عملهم في الكويت، ويتعرض الضحايا لظروف تشمل سوء المعاملة الجسدية والجنسية وعدم دفع الأجور والاحتجاز في المنزل والامتناع عن تسليمهم جوازات سفرهم بهدف تقييد حرية حركتهم . وقد وردت تقارير تفيد بأن الكويت نقطة عبور للعمال القادمين من جنوب وشرق آسيا والذين يتم تعيينهم للعمل كعمالة متدنية المهارة في العراق، وحتى أن بعض هؤلاء العمال يتعرضون للغش حول الموقع الحقيقي لمقر عملهم وحتى حول طبيعة هذا العمل، ويخضع هؤلاء وغيرهم لظروف الخدمة غير الطوعية في العراق. وفي السنوات الأخيرة، كانت الكويت بلد يتم إحضار الأطفال إليه من بنغلاديش وباكستان والسودان واليمن وأرتريا لاستغلالهم كراكبي جمال، ولكن يبدو أن هذا الشكل من أشكال الاتجار بالبشر قد توقف الآن.

حكومة الكويت لا تتقيد تماما بالحدود الدنيا لمعايير القضاء على الاتجار بالبشر، إلا أنها تبذل جهودا كبيرة للقيام بذلك، والكويت مدرجة الآن في الطبقة الثانية على قائمة المراقبة نظرا لما بذلته من جهود كبيرة، التي جرى تقييمها في هذا التقرير وذالك، وبدرجة كبيرة، على أساس التعهدات التي قطعتها ببذل المزيد من الجهود خلال السنة القادمة. تنوي الحكومة تطبيق مرسوم يقضي باستخدام عقود عمل قياسية تنص على توفير شيء من الضمان للعمالة المنزلية، وقد أعلنت علنا أن من أولوياتها سن قانون عبر مجلس الأمة يجرم سوء استخدام العمالة الأجنبية. وقامت الحكومة هذه السنة بتحديد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باعتبارها الجهة المركزية المسؤولة عن تنظيم أنشطة الحكومة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وأصدرت اللجنة الوزارية المسؤولة عن العمالة الوافدة توصيات تتعلق بالحد الأدنى للأجور وتقليص عمليات الاتجار بتأشيرات الإقامة واعتماد نموذج عقد عمد قياسي لخدم المنازل. وبدأت الحكومة بتطبيق الحظر على استخدام الأطفال كراكبي الجمال في سباقات الهجن والذي صدر السنة الماضية واستبدلت الأطفال بأجهزة آلية تؤدي هذه المهمة، كما صدرت أحكام ضد أصحاب الأعمال الذين ينتهكون حقوق العمال، إلا أن من غير الواضح ما إذا كان أي من تلك الأحكام قد تضمن أحكاما بالسجن. لم توفر الحكومة للعمالة المنزلية الأجنبية الحماية التي ينص عليها قانون العمل . ومع أن أحد مكاتب الخدم المحلية اتخذ خطوات لإنشاء ملجأ للعمالة الأجنبية التي تتعرض لسوء المعاملة، إلا أن سلطات بلدية الكويت أقفلت ذلك الملجأ الخاص لمخالفته لأنظمة التخطيط، ولم يتم حل هذا الإشكال حتى الآن.

الملاحقة القانونية

خلال السنة الماضية، لم تتخذ حكومة الكويت إجراءات كافية لمعاقبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، ولا تزال الكويت تفتقر إلى قانون محدد لمكافحة الاتجار بالبشر، إلا أنها استخدمت مواد أخرى موجودة في قانون الجنايات الكويتي لملاحقة مرتكبي المخالفات التي تنطوي على الاتجار بالبشر. وحصلت الحكومة على 451 حكم إدانة بسبب عدم تقديم مستندات رسمية صحيحة لتوظيف عمالة أجنبية، و 258 إدانة لارتكاب مخالفة توظيف عمال أجانب من الخارج ثم عدم تشغيلهم عند حضورهم إلى الكويت. إلا أن تقارير الحكومة الكويت لا تدل على أنه كانت هناك أحكام بسجن أي من أولئك الذين صدرت الأحكام آنفة الذكر بحقهم. واستمرت بعض مكاتب الخدم الكويتية التي لا تهتم كثيرا بالالتزام بالقواعد الأخلاقية وذلك في تعيين عمال من جنوب وشرق آسيا بناء على عروض تنطوي على الغش وأيضا من خلال استخدام أساليب قهرية بغية تلبية الطلب في العراق على العمالة الرخيصة القادمة من دول أجنبية. الحكومة لم تحاول تنظيم هذا الاتجار بالعمالة التي تمر عبر الكويت والذي يعود على مرتكبيه بأرباح عالية. وكذلك لم توفر الحكومة أي تدريب خاص في مجال تطبيق القانون في مكافحة الاتجار بالبشر، مع أن هناك مخفر شرطة واحد محدد يتولى مسؤولية التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر. إن على الكويت أن تزيد التحقيقات والملاحقات القانونية للذين يرتكبون جريمة سوء استغلال العمالة الأجنبية، بما في ذلك حالات الاستغلال الجسدي والجنسي، وذلك وفق قوانينها الجنائية وأن تحدد عقوبات جنائية كافية لردع حدوث مثل تلك الجرائم مستقبلا، مثل أحكام بالسجن، وأن تدرب الضباط ووكلاء النيابة المعنيين بتطبيق القانون على طرق التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيها.

الحماية

لم يطرأ خلال السنة أي تحسن يذكر على ما توفره الكويت من حماية لضحايا جرائم الاتجار بالبشر وسوء الاستغلال المرتبط بتلك الجرائم. لقد أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مركزا لفض النزاعات العمالية (لغير خدم المنازل) وذلك بهدف مساعدة العمال في الخلافات المتعلقة بالأجور. بالإضافة إلى ذلك، لقد أفادت الدول الموردة للعمالة بأن الحكومة قد وفرت عددا أكبر من الوسطاء الكويتيين لمساعدة العمال الأجانب على حل النزاعات المحلية التي تتعلق بمكان العمل وذلك مع مستخدميهم الكويتيين. بالإضافة إلى ذلك، أعطت الحكومة دورا أكبر للدبلوماسيين في سفارات الدول الموردة للعمالة للتدخل دفاعا عن مصالح العمال في الإجراءات ذات الصلة. ويسمح للعمال الأجانب برفع دعاوى مدنية ضد مستخدميهم، ومع أن الإجراءات القضائية شديدة البطء، إلا أن هذه الدعاوى تنتهي في أحيان كثيرة لصالح العمال. وقد قامت وزارة الداخلية خلال السنة الماضية بتجميد ملفات 163 مكتب عمالة محلي بسبب الممارسات المخالفة للقانون، ومنها الاتجار بالتأشيرات وأذون العمل والإقامة،

وجميع هذه الجرائم، والتي يقع ضحيتها العمال الأجانب الذين يأتون إلى الكويت ليكتشفوا أنه لا توجد وظائف لهم أو أن الشركة أو المؤسسة التي أحضرتهم إلى الكويت لا وجود لها أصلا. لا توفر الحكومة أي مساعدة طبية أو نفسية أو قانونية لضحايا جرائم الاتجار بالبشر، بل تفضل أن تعتمد على سفارات الدول الموردة للعمالة لتوفر العون لمواطنيها. لا يوجد في الكويت نظام فرز يُميز بين ضحايا جرائم الاتجار بالبشر والمهاجرين غير الشرعيين، وفي هذا المجال أيضا تعتمد حكومة الكويت على السفارات الأجنبية للقيام بهذه الخدمة. تطبق الحكومة الكويتية قوانين تسمح فقط باستقبال العمالة المحلية الوافدة عند وصول العامل إلى المطار وذلك من قبل جهات مرخص لها من قبل الحكومة تكون قد وافقت على العقد مع العامل، ومن ثم تكون تلك الجهات أو الوكالات مسؤولة عن رعاية العامل لمدة ستة أشهر. وفي شهر يوليو، أصدرت وزارة الداخلية قرارا ينص على وجود عقد ثلاثي للعمالة المنزلية، يوقع من قبل وكالة التوظيف والكفيل والخادم ، ويحدد حقوق الخادم المنزلي. وحددت الوزارة شهر أغسطس 2006 موعدا لبدء تطبيق القرار المذكور ولكي تتيح الوقت الكافي لسفارات الكويت في الخارج لإعداد الإجراءات الإدارية المطلوبة لذلك. وتقوم الحكومة حاليا بالإعداد لإصدار ترخيص للاتحاد الكويتي لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية لإقامة ملجأ للعمال يدار من قبل القطاع الخاص. ولكن بلدية الكويت أقدمت في أوائل شهر فبراير على إقفال مقر الاتحاد المذكور لأسباب تتعلق بالتخطيط العمراني، ولم يتم حل هذا الإشكال حتى الآن. ينبغي على الحكومة اتخاذ خطوات فورية نحو إنشاء ودعم مركز يوفر مجموعة من خدمات الحماية لضحايا جرائم الاتجار بالبشر، وإعداد وتطبيق آلية فرز لمعرفة الضحايا الحقيقيين، وكذلك توفير الحماية اللازمة لخدم المنازل.

الوقاية

لقد تحسنت جهود الكويت في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وبمساعدة الولايات المتحدة، تقوم الحكومة بإطلاق حملة توعية عامة تنطوي على بطاقة صغيرة تضم معلومات عن أخطار الاتجار بالبشر، وقد تم توزيع هذه البطاقات في المطار والعيادات الصحية وفي الدول الموردة للعمالة، وعلى العمالة المنزلية الوافدة من دول شرق وجنوب آسيا والموجودة في الكويت.